EP

الأمم المتحدة

UNEP/GC.26/7

Distr.: General
7 December 2010

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢١ - ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١
البند ٤ (أ) والبند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا السياسات العامة: حالة البيئة
متابعة نتائج مؤتمرات قمة الأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية وتنفيذها، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة

الاستهلاك والإنتاج المستدامان

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يقدم التقرير الحالي بياناً عن الممارسات الحسنة في مجال النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين المتبعة منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، بما في ذلك بعض الأنشطة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويقدم التقرير نماذج من سياسات، وتدابير طوعية، وأنشطة بناء قدرات، وشراكات لأصحاب المصلحة المتعددين متعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، كما يحدد الحاجات المؤسسية والثغرات التي يتعين علاجها عند المضي قدماً بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وعلاوة على ذلك، يصف التقرير ما تقوم به عملية مراكش من أعمال بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتي استهلت استجابة للطلب المقدم في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ لعام ٢٠٠٢ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من أجل وضع إطار عشري لدعم التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

* UNEP/GC.26/1.

والإطار العشري للبرامج هو واحد من خمسة مواضيع للحلقة الراهنة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسيجري مواصلة تنمية هذا الإطار واستعراضه، وقيام اللجنة فيما يحتمل بالتصديق عليه في دورتها التاسعة عشرة في أيار/مايو ٢٠١١. ومن الممكن أن يوفر الإطار منبراً للتعاون الدولي وتقاسم الممارسات الحسنة من أجل توسيع النطاق العريض لأنشطة ومبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين القائمة اليوم واستنساخها والارتقاء بها. ويدرس التقرير الكيفية التي يمكن للإطار العشري للبرامج أن يدعم بها المبادرات القائمة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، وأن يوفر التلاحم والتنسيق بينها، وأن يعزز الشراكات ويوفر منبراً لتبادل واستنساخ أفضل الممارسات، وأن يوطد ويوجه الدعم التقني والمالي حيثما تمس الحاجة إليه. كما أنه يوفر عناصر محتملة لهيكل وبرامج الإطار العشري من أجل دعم مناقشات مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين.

أولاً - الإجراء الذي يُقترح أن يتخذه مجلس الإدارة

١ - قد يرغب مجلس الإدارة في النظر في اعتماد مقرر على النحو المقترح أدناه:

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير بالذكر إلى جدول أعمال القرن ٢١ المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية،[(١)] الذي يدعو في فقرته ٤ - ٨ إلى الوفاء بهدف النهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج التي تقلل من الإجهاد البيئي وتلبي الحاجات الأساسية للبشرية،

وإذ يشير بالذكر أيضاً إلى الفقرات ٢ و١٤ و١٥ من خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،[(٢)]

وإذ يشير كذلك إلى مقرر مجلس الإدارة ٦/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣،

وإذ يدرك بأن كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين إحدى الأولويات والأهداف الست الشاملة للاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، والتي تهدف إلى توفير اتجاه استراتيجي لأنشطة البرنامج في جميع المجالات،

وإذ يثني على التقدم المحقق منذ الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة في إنجاز جدول أعمال الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالأخص من خلال برنامجه الفرعي بشأن كفاءة استخدام الموارد، ومن خلال أنشطة عملية مراكش بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ يسلم بمبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين المتعددة والمتنوعة التي يجري القيام بها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، والتي حصل الكثير منها على دعم مالي وتقني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن عملية مراكش،

---

(١) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢* (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.1.8 والتصويب)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (مطبوعات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، والمرفق.

وإذ يرحب بالدعم الملحوظ من لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة في عام ٢٠١٠ لوضع إطار عشري لبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وإذ يرحب أيضاً باعتراف اللجنة بأعمال عملية مراكش وفرق عملها،

وإذ يرحب أيضاً بتقوية التعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة أثناء الحلقة الراهنة للجنة التنمية المستدامة، وإذ يعرب عن تأييده لزيادة مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الإعداد للدورة التاسعة عشرة للجنة وتنفيذ نتائجها،

وإذ يسلم بأن تحقيق المزيد من التقدم في إنجاز الاستهلاك والإنتاج المستدامين يتطلب نهجاً أكثر استدامة يمكِّن جميع أصحاب المصلحة الوثيقي الصلة من الاستجابة بأكثر الطرق ملاءمة وكفاءة للأولويات والحاجات الإقليمية والوطنية، والعمل على بناء صلات بين جميع المبادرات والإجراءات داخل أسرة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة وزيادتها، وتوجيه تعبئة الموارد بفعالية،

١ - *يدعو* المدير التنفيذي للبناء على، وتدعيم، أنشطة ومبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة القائمة، بالاشتراك مع المؤسسات الحكومية الوثيقة الصلة وجميع أصحاب المصلحة الوثيقي الصلة في مجال النهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

٢ - *يؤيد* وضع إطار عشري لبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يهدف إلى الاستجابة للحاجات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتوفير بؤرة تركيز عالمية لرؤية وأهداف مشتركين، بما في ذلك ترتيبات مؤسسية توجد قاعدة تقنية قوية وذات مصداقية ويسهل الوصول إليها، ومجالات مشتركة بين السياسات، ودعم المبادرات الإقليمية والوطنية في إطار برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين ذات الأولوية المحددة، ويشجع المشاركة والانخراط الواسعين لأصحاب المصلحة والفعالية، والكفاءة والتلاحم فيما بين منظومة الأمم المتحدة وما يتجاوزها؛

٣ - *يوصي* باعتماد لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة عشرة في عام ٢٠١١ باعتماد هذا الإطار العشري للبرامج المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

٤ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يكفل مواصلة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور نشط، إلى جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، في وضع إطار عشري لبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في جميع أبعاده - الأهداف والرؤية، والترتيبات المؤسسية والبرامج ذات الأولوية - وأن يقوم بدور رائد، بالاقتران مع الوكالات الأخرى، في دعم تنفيذه لاحقاً، بما في ذلك في المجالات البرنامجية التي يملك برنامج الأمم المتحدة للبيئة خبرة فيها على وجه الخصوص، ومن خلال تنسيق ترتيباته المؤسسية، إذا ما طلبت لجنة التنمية المستدامة ذلك، والاستفادة من خبرته من خلال تنسيق مبادرات من قبيل عملية مراكش والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

٥ - *يستحث* الحكومات على دعم القيام بتصميم واعتماد إطار عشري سليم وفعال لبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين خلال الاجتماع الحكومي الدولي التحضيري للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة الذي سيعقد في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير حتى ٤ آذار/مارس ٢٠١١، والدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة المزمع عقدها في الفترة من ٢ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، ودعم تنفيذه لاحقاً من أجل النهوض بالتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

٦ - *يدعو* الحكومات إلى توفير المساعدة المالية والتقنية وبناء القدرات لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وبخاصة أقل البلدان نمواً، من دعم تنفيذ أي مقرر تتخذه لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة عشرة عن الإطار العشري للبرامج المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والقيام، ما أن يتم اعتماد المقرر، بوضع برامج أخرى بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

٧ - *يسلم* بأن من الممكن أن يَثبت أن الإطار العشري للبرامج المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين يمثل حجر أساس هام لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢؛

٨ - *يستحث* المدير التنفيذي على تقوية الصلات بين المجالات البرنامجية الوثيقة الصلة داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

٩ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة استباقاً لما قد يقدمه مجلس الإدارة من مساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ثانياً - تعريف الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٢ - عُرِّف الاستهلاك والإنتاج المستدامين بأنهما "استخدام الخدمات والمنتجات ذات الصلة التي تستجيب لحاجات أساسية وتجلب نوعية حياة أفضل فيما تدني من استخدام الموارد الطبيعية والمواد السمية علاوة على الانبعاثات من النفايات والملوثات طوال فترة حياة الخدمة أو المنتج لكي لا تضر بحاجات أجيال المستقبل".(٣)

٣ - يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الفصل بين النمو الاقتصادي والتردي البيئي، ومن ثم استدامة التنمية الاقتصادية ومكاسب الرفاه البشري التي تتدفق عنها (مثلاً، خلق الوظائف، الحد من الفقر، التحسين في الصحة والتعليم)، فيما يتم حماية النظم الإيكولوجية وتعزيز التنوع الطبيعي والثقافي. ويتعين على الحكومات وبيوت الأعمال والمستهلكين بأجمعهم أن يتقاسموا السياسات والأنشطة والخيارات التي تنجز التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٤ - تكمن تلبية الحاجات الأساسية بشكل مستدام في جوهر الاستهلاك والإنتاج المستدامين. كما أنهما يتيحان فرصاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بواسطة طرح منتجات أكثر بطريق أنظف وأسلم فيما تُستخدم مواد أقل وطاقة أقل. وتعتبر أهداف وإجراءات الاستهلاك والإنتاج المستدامين وسائل تأثير قوية تستخدم في تسريع الانتقال إلى اقتصاد كفء بيئياً وتحويل التحديات البيئية والاجتماعية إلى فرص لنشاط الأعمال وللاستخدام.

ثالثاً - استعراض مبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١

٥ - وافقت الحكومات لأول مرة أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ على الحاجة إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. واعتمدت الحكومات جدول أعمال القرن ٢١

(٣) قدم وزير البيئة النرويجي هذا التعريف في ندوة أوسلو بشأن الاستهلاك المستدام في عام ١٩٩٤ وأصبح منذ ذلك الحين التعريف المقبول على أوسع نطاق لمصطلح "الاستهلاك والإنتاج المستدامان".

الذي يدعو في فصله ٤ إلى "اتخاذ إجراءات.. لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تقلل من الإجهاد البيئي وتلبي الحاجات الأساسية للبشرية". وقد حدد جدول الأعمال مجالين للعمل: تركيز الاهتمام على مشاكل أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة؛ ووضع سياسات واستراتيجيات وطنية لتشجيع التغييرات في أنماط الاستهلاك غير المستدامة. وفي حين أنه كان قد تم البدء في بعض المبادرات على هذا النحو قبل عام ١٩٩٢، فإن جدول أعمال القرن ٢١ كان أول اتفاق سياسي عالمي لتركيز العمل على التحرك باتجاه الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٦ - وقد اتسع نطاق الحلول ونهج السياسات منذ التسعينيات من حلول أنشطة المراحل النهائية ومرحلة نهاية خط الإنتاج، استناداً إلى الترقيق والمعالجة، لكي تشمل نهج مرحلة البداية والسياسة الوقائية التي تركز على الإنتاج الأنظف، وتركز في السنوات الأحدث عهداً على الاستهلاك المستدام ونهج دورة الحياة. وقد حدث هذا الاتساع استجابة للشواهد المتنامية على أن الزيادات في الإنتاج الكلي فاقت مكاسب كفاءة استخدام الموارد. كما حدثت استجابة لإدراك أنه فيما تم تحقيق تقدم في تفهم المشاكل البيئية التي تسببها عمليات الإنتاج والتحكم في تلك المشاكل، فإن المشاكل البيئية التي يتسبب فيها استخدام المنتجات أبعد ما تكون عن الحل.

٧ - وعلى مدار أكثر من ١٥ سنة، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على دعم تقديم المساعدة التقنية لإنشاء قدرات وطنية والتدليل على قدرة استراتيجيات الوقاية البيئية في البلدان النامية. وأسفر برنامج كفاءة استخدام الموارد والإنتاج الأنظف المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاستفادة من الجهود السابقة، عن إنشاء أكثر من ٥٠ مركزاً وبرنامجاً وطنياً للإنتاج الأنظف على نطاق العالم؛ وإنتاج أدوات تقنية وكتيبات تدريب عملية؛ واستهلال المئات من المشاريع الإيضاحية التقنية؛ وتكامل السياسات الوقائية على الصعيد الوطني؛ وتدريب الألوف من الخبراء الوطنيين والصناعيين؛ وإنشاء منتديات موائد مستديرة وشبكات إقليمية بشأن مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والنهوض بها.[٤] وتساهم المراكز في استخدام أكثر إنتاجية للموارد الوطنية مثل الطاقة والماء والمواد، وتقلل من النفايات والإنبعاثات (بما في ذلك غازات الاحتباس الحراري) وتحد من المخاطر على العمال والمجتمعات المحلية والمستهلكين.

٨ - وفي حين أن المجتمع أصبح في ذلك الوقت أكثر انشغالاً بشأن استنفاد الموارد الطبيعية والتردي البيئي، فإن مداولة حول دور الإجراءات الطوعية من قبل هيئات الصناعة في التسعينيات مهدت الطريق لزيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات. ففي إعلان مالمو الوزاري في أيار/مايو ٢٠٠٠،[٥] التمس الوزراء التزاماً أكبر من قبل القطاع الخاص باستحداث ثقافة جديدة بشأن المساءلة البيئية. وقبل ذلك بعدة شهور قليلة، في أواخر عام ١٩٩٩، شهدت كلمة ألقاها الأمين العام في المنتدى الاقتصادي العالمي على مولد "الاتفاق العالمي للأمم المتحدة".[٦] ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط كإحدى وكالات الأمم المتحدة الرئيسية في هذه الشراكة، التي أخذت منذ ذلك الحين تجبر الشركات على أن

(٤) وفقاً لتقييم مستقل لبرنامج الإنتاج الأنظف المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تم الاضطلاع به في عام ٢٠٠٨.

(٥) www.unep.org/malmo_ministerial.htm.

(٦) www.unglobalcompact.org/AboutTheGC/index.html.

تدمج في عملياتها ١٠ مبادئ جوهرية في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل والحماية البيئية ومكافحة الفساد.

٩ - أخذ الكثير من بيوت الأعمال في استكشاف طرق لتحقيق ما هو أكثر من مجرد الامتثال بواسطة استخدام نظم الإدارة البيئية في تحسين أدائها البيئي. ومن بين أدوات القيام بذلك تقييم دورة الحياة. ومنذ أوائل التسعينيات، أسفرت الجهود المبذولة عن وضع معايير تقييم دورة الحياة في سلاسل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي البالغة ١٤ ٠٠٠ سلسلة.(٧) وفي عام ٢٠٠٢، وحد برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوده مع جمعية علوم السمية البيئية والكيمياء لاستهلال مبادرة دورة الحياة، وهي شراكة دولية. والمبادرة عبارة عن شبكة من خبراء البحوث والصناعة يعملون معاً لاستحداث منهجيات وإرشادات جديدة للارتقاء بإدارة دورة الحياة وتوضيح دورها في النهوض بالاستخدام الكفء للموارد. كما تشمل المبادرة بناء قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على استخدام نهج تقييم دورة الحياة في الأسواق الناشئة.

١٠ - استخدمت الأدوات الاقتصادية بشكل متزايد في الكثير من البلدان والقطاعات لجعل أنماط الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة. وتم إدماج نطاق متنام من الضرائب والرسوم البيئية في النظم المالية في البلدان المتقدمة والنامية.(٨) فمثلاً، أنشأ نظام الاتحاد الأوروبي لتداول حقوق إطلاق الانبعاثات، بوصفه نظاماً للنص على الحد الأعلى والتبادل، سعراً للكربون، وسمح بحرية التبادل في علاوات الانبعاثات في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي وأقام البنية التحتية الضرورية لرصد الانبعاثات الفعلية من بيوت الأعمال التي يغطيها المخطط والإبلاغ عنها والتحقق منها. واستناداً إلى الانبعاثات المتحقق منها المبلغة أثناء الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧، خفضت المفوضية الأوروبية حجم علاوات الانبعاثات المسموح بها أثناء الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ بمقدار ٦،٥ بالمائة من مستوى عام ٢٠٠٥، بما يكفل حدوث انخفاضات حقيقية في الانبعاثات.(٩)

١١ - لقد تم وضع سياسات الاستهلاك المستدام لاستكمال اللوائح التنظيمية الاقتصادية وإطارات العمل الطوعية من جانب العروض المستمرة وتوسيع نطاقها. وقد أُقر بأن المعارف والوعي والمقدرة عناصر رئيسية لتضمين الاستدامة في صلب عمليات صنع المستهلكين للقرارات. وفي عام ١٩٩٩، تم توسيع نطاق "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن حماية المستهلكين" لتشمل عناصر جديدة بشأن الاستهلاك المستدام.(١٠) وقد عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعاون وثيق مع منظمات دولية من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمات المستهلكين، وشبكات وممارسي التعليم للنهوض بالتعليم النظامي وغير النظامي كأدوات رئيسية في التحول صوب أنماط الاستهلاك المستدام. ومؤخراً، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة استحداث شراكة للتعليم والبحوث بشأن المعيشة المسؤولة، تجمع بين المعلمين والباحثين والممارسين من أكثر من ١٠٠ مؤسسة في أكثر من ٤٠ بلداً، وبخاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ. وقد وصلت

(٧) www.epa.gov/nrml/lcaccess/pdfs/chapter1_frontmatter_lca101.pdf.

(٨) www.bcca.org/ief/wssd_sg.htm.

(٩) http://ec.eruopa.eu/environment/climat/pdf/brochures/ets_en.pdf.

(١٠) www.unep.fr/shared/publications/pdf/DTIx0570xPA-TrackingProgress2.pdf.

أدوات وأنشطة بناء القدرات الخاصة ببرنامج التبادل الشبابي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو بشأن نمط المعيشة والاستهلاك المستدامين إلى أكثر من ٤٥ بلداً من جميع الأقاليم منذ عام ٢٠٠١ من خلال التعاون مع الشركاء الوطنيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية للشباب، والمدارس الإيكولوجية، والمستهلكين ومنظمات التعليم البيئي ووزارات البيئة والتعليم. وقد اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع فرقة العمل المعنية بالتعليم من أجل الاستهلاك المستدام التابعة لعملية مراكش في وضع مبادئ توجيهية بشأن التعليم من أجل الاستهلاك المستدام لمساعدة صناع السياسات والمعلمين في تنفيذ التعليم من أجل الاستهلاك المستدام في قطاع التعليم النظامي.

١٢ - إن التعليم والاتصال والإعلام عناصر أساسية في تحفيز التغيير. ونظراً إلى زيادة وعي المستهلكين وانشغالهم بشأن التنمية المستدامة، فإن سوق المنتجات الخضراء والتجارة التريهة فيها نمت بسرعة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، ارتفعت مبيعات الأغذية والمشروبات العضوية من مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ما يقدر بأنه ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٧.[١١] وقد قامت منظمات المستهلكين وغيرها من المنظمات غير الحكومية بدور له شأنه في استثارة وعي المستهلكين بآثار الخيارات الاستهلاكية.

١٣ - وتبين الخبرات المستفيضة بشأن النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وجود حاجة إلى استمرار توافر المعلومات والتعليم وبناء القدرات من أجل إنتاج المزيد من المنتجات المستدامة بيئياً. كما تشير إلى التركيز المتجدد على النهوض بأنماط الاستهلاك المستدام وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة في التكنولوجيات السليمة بيئياً وتصميم وإنتاج السلع والخدمات المستدامة. وقد أفضى ذلك إلى اعتماد برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن كفاءة استخدام الموارد في عام ٢٠٠٩ كواحد من ستة برامج في إطار استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣.[١٢]

ألف - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٤ - عملت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على موضوع الاستهلاك والإنتاج المستدامين على مدار بضع سنوات. ومن أمثلة ذلك، مشروع طويل الأمد في دائرة البيئة بشأن الآثار المترتبة على استهلاك الأسر المعيشية على البيئة وعلى رسم السياسات البيئية المستهدفة للأسر المعيشية. ويتفحص مشروع آخر آثار السياسات البيئية على سلوك الأسر المعيشية في خمسة مجالات رئيسية بشأن استخدام الطاقة، والنفايات، والنقل، والأغذية، والمياه. وقد استُخلصت توصيات بشأن السياسات العامة من دراسة مقارنة فريدة نفذت في ١٠ بلدان أعضاء في المنظمة في المجالات الخمس كلها. ومن بين الأمثلة الأخرى دراسة عن الكيفية التي تستطيع الحكومات الوطنية والسلطات العامة الأخرى أن تولد بها المنافع البيئية المباشرة وغير المباشرة على حد سواء من خلال برامج المشتروات العامة الأكثر خضرة وغيرها من المبادرات. ويولى الاهتمام في الوقت الراهن على وجه الخصوص إلى القضايا المالية والموازنية والمحاسبية، وقد تم طرح تقرير عن هذا الموضوع مؤخراً. كما عملت المنظمة، من خلال لجنتها بشأن سياسات

(١١) Sustainable Consumption and Production for Developmeng، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حزيران/يونيه ٢٠١٠، متاح على الموقع: www.unep.fr/scp/marrakech/dialogue/pdf/SCPforDevelopment_BGpap180610_final.pdf.

(١٢) www.unep.org/PDF/FinalMTSGCSS-X-8.pdf.

الاستهلاك، على حماية وتعليم وإعلام المستهلكين فيما يتعلق بالاستدامة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، عقدت حلقة عمل بشأن تعزيز قيمة وفعالية المطالب البيئية لحماية المستهلكين وتمكينهم.

باء - زيادة الالتزام السياسي بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الإقليمي

١٥ - منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، ازداد عدد مبادرات وسياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين باطراد. فجمعت جميع الأقاليم بين صناع السياسات والخبراء من خلال مناقشات الموائد المستديرة أو حلقات عمل بشأن هذا الموضوع. وتم وضع استراتيجيات إقليمية في معظم الأقاليم بهدف تيسير تنمية القدرات الوطنية والإقليمية على رسم وتنفيذ السياسات وممارسات الإدارة وتقاسم المعلومات والخبرات للنهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١ - أفريقيا

١٦ - تم التدليل على الالتزام الرفيع المستوى بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في أفريقيا، على نحو ما يشهد عليه إطلاق إطار عشري لبرامج إقليمية في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠٠٦. ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع إطار أفريقي لبرامج لمدة ١٠ سنوات بواسطة المشاركة في تنظيم مائدة مستديرة أفريقية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، كان لها تأثير فعال في وضع ذلك الإطار. وقد حصل الإطار على تأييد مؤسسات إقليمية من قبيل مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والمائدة المستديرة الأفريقية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاقتران مع فرقة العمل المعنية بالتعاون مع أفريقيا التابعة لعملية مراكش وغيرها من الشركاء الإقليميين، بوضع مشروع لدعم تنفيذ الإطار العشري الأفريقي الذي يشمل وضع آلية أفريقية للعنونة الخضراء.

١٧ - والأولويات التالية في جوهر الإطار العشري الأفريقي للبرامج: الطاقة؛ والمياه والتصحاح؛ والموئل؛ والتنمية الحضرية، والصناعات المستندة إلى الموارد المتجددة. وتم التأكيد على الصلات بين الاستهلاك والإنتاج المستدامين وبين استئصال الفقر وسبل المعيشة المستدامة باعتبارهما من أولويات الإقليم. ومنذ استهلال الإطار، تم تنفيذ أنشطة لتضمين الاستهلاك والإنتاج المستدامين في صلب خطط التنمية، بما في ذلك ما يتم من خلال المشاريع الإيضاحية والتدريب واستثارة الوعي، في البلدان والأقاليم الفرعية بدعم من فرقة العمل المعنية بالتعاون مع أفريقيا التابعة لعملية مراكش، ومن برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو وغيرهما من المنظمات.

٢ - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

١٨ - وضعت استراتيجية أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عام ٢٠٠٣ كإحدى نتائج اجتماع الخبراء الحكوميين المعنيين بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في الإقليم والذي عقد في بيونس آيريس ونظمته حكومة الأرجنتين بالاقتران مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وقد صدق عليها منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في نفس السنة، مع قيام المنتدى في وقت لاحق بإنشاء مجلس إقليمي للخبراء الحكوميين بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين كهيئة تقنية واستشارية للمنتدى

ولحكومات الإقليم. ويهدف المجلس إلى تحديد واقتراح الآليات الفعالة لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج للنهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتيسير اعتمادها.

١٩ - ومجالات الأولوية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي حددها المجلس الإقليمي ومنتدى الوزراء هي السياسات والاستراتيجيات الوطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والاستهلاك والإنتاج المستدامان في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والمشتروات العامة المستدامة؛ وأنماط المعيشة المستدامة؛ وشبكة معلومات إقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.(١٣) كما تم النهوض بوضع استراتيجيات وخطط عمل وسياسات على المستوى الوطني بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال ذلك المنتدى، وكذلك إدراج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياسات الوطنية والإقليمية بشأن التنمية المستدامة والحد من الفقر. وبدأ مشروع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم تنفيذ برنامج إقليمي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عام ٢٠٠٧. وتشمل البلدان المشاركة الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا وكولومبيا وإكوادور وبيرو وأوروغواي. كما تم استحداث شبكة معلومات إقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين للمساعدة في بناء القدرات وإقامة الشبكات من خلال التعليم عن بعد، وعقد المؤتمرات عن بعد، ومنتدى إلكتروني ومكتبة افتراضية. ويوجد في الوقت الحالي زهاء ٥٠٠ أخصائي في الإقليم، وتم إنتاج أكثر من ٤٠٠ مطبوع عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٢٠ - كما كانت المؤسسات شبه الإقليمية نشطة في النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك سوق الجنوب المشتركة، التي أقرت سياسة مشتركة للتعاون والنهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ والجماعة الإندية التي لديها بنداً رئيسياً عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين على جدول أعمالها البيئي للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠؛ ومفوضية أمريكا اللاتينية للبيئة والتنمية التي تقوم في الوقت الراهن بوضع سياسة إقليمية للمشتروات العامة المستدامة.

٣ - غرب آسيا

٢١ - في أعقاب مناقشات مائدتين مستديرتين إقليميتين عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في غرب آسيا (العين، الإمارات العربية المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٨، والقاهرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، استُهلت استراتيجية إقليمية عربية عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بدعم من جامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا الغربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأُقرت الاستراتيجية في وقت لاحق في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة. وتركز الاستراتيجية على ست مجالات أولوية: الطاقة من أجل التنمية المستدامة؛ وإدارة موارد المياه؛ وإدارة النفايات؛ والتنمية الريفية واستئصال الفقر؛ والتعليم وأنماط المعيشة المستدامة؛ والسياحة المستدامة.

(١٣) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، *Sustainable consumption and production, mining, transport, chemicals and waste management: the results, trends and challenges of sustainable development in Latin America an the Carribean*.

www.uneptie.org/scp/marrakech/publication/pdf/RIM%20LAC%20Draft%20document%20/pdf.

٢٢ - وافق مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في دورته العشرين في عام ٢٠٠٩ على عقد مناقشات موائد مستديرة إقليمية عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين على فترات منتظمة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية. وتتألف أمانة الموائد المستديرة من جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، ومركز وطني للإنتاج الأنظف، ومنظمة غير حكومية إقليمية، وأحد صناديق الاستثمار على أساس تناوبي. كما أنيط بالأمانة وضع خطة تنفيذ للاقتصاد الأخضر في المنطقة.

٤ - أمريكا الشمالية

٢٣ - وفي أمريكا الشمالية، تعمل مبادرات للقطاع الخاص وسياسات حكومية على النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في شتى القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والطاقة والمياه. وعقدت حكومتا كندا والولايات المتحدة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، حلقة عمل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ لأصحاب مصلحة متعددين في أمريكا الشمالية عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، اشترك فيها مسؤولون حكوميون وخبراء في الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وممثلين لبيوت الأعمال، وأكاديميون ومنظمات غير حكومية. وقد اقتُرحت أنشطة لتوسيع نطاق تفهم الاستهلاك والإنتاج المستدامين ودعمها في المنطقة، بما في ذلك أنشطة لرسم السياسات ورصد فعاليتها فيما بعد، وتجميع ونشر الممارسات الحسنة في الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإمكانية استنساخها. ومن المتوقع عقد حلقة عمل مماثلة في أوتاوا في شهر شباط/فبراير ٢٠١١ مع التركيز المعتزم على الأبنية الخضراء.

٥ - آسيا والمحيط الهادئ

٢٤ - عقدت مناقشات مائدة مستديرة عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين لأول مرة في آسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٧، وكان ذلك يهدف أصلاً إلى تقاسم النتائج وتحقيق المزيد من التقدم بشأن الإنتاج الأنظف في الإقليم. وقد عقدت منذ ذلك الحين تسع مناقشات موائد مستديرة، واتسع نطاقها إلى القضية الأكبر الخاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين واستعراض أحدث القضايا والاتجاهات عهداً.

٢٥ - وتمثل نشاط هام آخر في الإقليم في مبادرة "النمو الأخضر" التي اشترك في استهلالها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وحكومة كوريا. والمبادرة ذات توجه متعلق بالسياسات وتؤكد على التقدم الاقتصادي المستدام بيئياً لتعزيز التنمية ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة والشاملة من الناحية الاجتماعية، مما يجعلها شبيهة في أهدافها وأنشطتها بمبادرات تم الاضطلاع بها في أقاليم أخرى تحت عنوان الاستهلاك والإنتاج المستدامين.[١٤] والمبادرة، بمساراتها الخمسة الرئيسية الخاصة بالضرائب الخضراء والإصلاح الموازني، والبنية التحتية المستدامة، والاستهلاك المستدام، وبيوت الأعمال الخضراء، ومؤشرات الكفاءة الإيكولوجية، تشمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأصبحت وسيلة هامة للقيام بعمل ذي صلة في الإقليم. وقد اشتركت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إنشاء مكتب مساعدة إقليمي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يقدم مساعدات تقنية للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين وييسر تبادل المعلومات والمعارف.

٢٦ - وبرنامج SWITCH Asia الممول من المفوضية الأوروبية يركز على وجه الخصوص على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في آسيا والمحيط الهادئ. ويسعى البرنامج إلى تحفيز إحداث تغيير على مستوى المنتجين والمستهلكين، وكذلك على مستوى صناع السياسات. ولقد ظل البرنامج يمول ٣٠ مشروعاً في ١٥ بلداً آسيويا في مجالات من قبيل المشتروات العامة الخضراء، والإنتاج الأنظف والعنونة الإيكولجية.[١٥]

٢٧ - ويعمل البرنامج بشكل متزامن على جانبي الإنتاج والاستهلاك، ويستعمل نهج أصحاب المصلحة المتعددين مشفوعاً بعلاقات عمل قوية ومكثفة مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويبنى على الهياكل والشبكات القائمة. ويقوم المرفق الشبكي للبرنامج بدعم نشر النتائج ومبادلات الممارسات الحسنة.[١٦] ويساهم البرنامج في زيادة الاستخدام والدخول بواسطة الإنتاج المعزز الذي يفي بالمعايير البيئية الدولية والقدرة التنافسية الأعلى، مثلاً، من خلال الوفورات وسبل النفاذ الأفضل إلى شبكات العرض الخاصة بالشركات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن اتباع الاستهلاك والإنتاج المستدامين أن يساعد في تحسين ظروف العمال بواسطة النهوض بالرواتب المعقولة وظروف العمل اللائقة وحماية حقوق الأطفال (المسؤولية الاجتماعية للشركات). ويجري توسيع نطاق البرنامج في الوقت الراهن من خلال مكون دعم للسياسات، استناداً إلى اتفاق تم التوصل إليه بين المفوضية الأوروبية

(١٤) http://www.greengrowth.org/.

(١٥) http://ec.eruoa.eu/europeaid/where/asia/regional-cooperation/environment/switch_en.htm.

(١٦) المرجع السابق.

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتقديم دعم إضافي إلى الحكومات في الإقليم في مجال رسم وتنفيذ نطاق من السياسات التي تنهض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٦ - أوروبا

٢٨ - صدقت الحكومات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على خطة عمل سياسة الاستهلاك والإنتاج المستدامين والسياسة الصناعية المستدامة في عام ٢٠٠٨. وتشمل هذه الخطة مقترحات تهدف إلى تحسين الأداء البيئي للمنتجات وزيادة الطلب على المزيد من تكنولوجيات السلع والإنتاج المستدامين. كما تسعى إلى تشجيع الصناعات في الاتحاد الأوروبي على اغتنام فرص الابتكار. ومن بين مكونات سياسة الاستهلاك والإنتاج المستدامين:

(أ) سياسة متكاملة للمنتجات؛

(ب) استراتيجية مواضيعية بشأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛

(ج) استراتيجية مواضيعية بشأن منع تكوين النفايات وإعادة تدويرها؛

(د) مخطط الإدارة والتدقيق الحسابي الإيكولوجيين؛

(هـ) مخطط العنونة الإيكولوجية؛

(و) خطة عمل التكنولوجيات البيئية؛

(ز) المشتروات العامة الخضراء؛

(ح) التصميم الإيكولوجي لتوجيه بشأن المنتجات المستخدمة للطاقة؛

(ط) برنامج للمساعدة على الامتثال البيئي.[١٧]

٢٩ - تم النهوض بالتعاون والشراكة على صعيد كل أوروبا بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المؤتمر الوزاري السادس "البيئة من أجل أوروبا"، الذي عقد في بلغراد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، حيث دعى الوزراء إلى استحداث برامج وشراكات وطنية للنهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في منطقة أوروبا بأكملها.

رابعاً - الانخراط في الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني

٣٠ - استهلت مبادرات للاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وذلك في بعض الأحيان في صلة مع أنشطة تجري على الصعيد الإقليمي، وبشكل مستقل في كثير من الأحيان.

٣١ - ومثلاً، فبالإضافة إلى مناقشات موائد مستديرة إقليمية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، جرت مناقشات موائد مستديرة وطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين على فترات منتظمة في البرازيل (٢٠٠٦) ، والصين (٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩)، والهند (٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠١٠)، والمكسيك (٢٠١٠) وجنوب أفريقيا (٢٠٠٨) بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعملية

(١٧) .http://ec.europa.eu/enviroment/eussd/escp_en.htm

مراكش والمفوضية الأوروبية. وتمثلت الأهداف الرئيسية لتلك المبادرات في استثارة الوعي بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتحديد مجالات أولوية الاستهلاك والإنتاج المستدامين المخصوصين ببلدان بعينها، وتحديد السياسات ووسائل النهوض بالتنمية والتنفيذ الفعال للاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، مثلاً، استهلت الحكومة البرازيلية عملية تشاور عامة بشأن خطة عمل وطنية منقحة حديثاً بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تتصل بشكل وثيق بخطة العمل الوطنية بشأن تغير المناخ. وأقيمت صلات وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء تنقيح خطة العمل وتنفيذ خطة العمل الوطنية. وكان من بين النطاق العريض من الأولويات التي حددتها البرازيل، أن يركز التنفيذ الأولي لخطة العمل على المجالات التالية: التشييد المستدام؛ والاستهلاك وتجارة التجزئة المستدامين؛ والمشتروات العامة المستدامة؛ وزيادة إعادة تدوير النفايات الصلبة؛ والتثقيف بشأن الاستهلاك المستدام؛ وجدول أعمال بيئي للإدارة العامة. وسيستمر العمل المشترك بين البرازيل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن هذه المجالات ٤٢ شهراً ويشمل مؤسسات وطنية وثيقة الصلة.

٣٢ - بدأت بعض الحكومات، أو هي بصدد، وضع برامج وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، في حين أدمجت حكومات أخرى الاستهلاك والإنتاج المستدامين في استراتيجية التنمية الوطنية. وتشمل هذه الحكومات البرازيل وبوركينا فاسو وكولومبيا وكوت ديفوار وكرواتيا ودومينيكا وإكوادور وغانا وإندونيسيا وكازاخستان ومالي وموريشيوس وسانت لوسيا والسنغال وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا. كما تم وضع استراتيجيتان للاستهلاك والإنتاج المستدامين على مستوى المدن في القاهرة ومابوتو.

٣٣ - وقد استفاد العديد من تلك المبادرات من الدعم المقدم من اليونيدو ومن عملية مراكش في شكل حلقات عمل بشأن وضع برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومبادئ توجيهية لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين الوطنية معنونة "التخطيط للتغيير". وقد عمل الدعم المقدم من إدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على تمكين برنامج الأمم المتحدة للبيئة من وضع مبادئ توجيهية غير إلزامية بشأن تصميم وتنفيذ برامج وخطط عمل وطنية عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتوفر المبادئ التوجيهية مؤشرات وممارسات حسنة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتشدد على أهمية إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الاستراتيجيات الوطنية القائمة مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر، واستراتيجيات التنمية المستدامة، والخطط الاجتماعية والاقتصادية وسياسات تنمية الطاقة؛ وتوفر نهجاً مرناً إزاء وضع برامج للاستهلاك والإنتاج المستدامين يمكن مواءمتها مع الظروف المحلية، وتستخدم ١٠ خطوات رئيسية.[١٨]

(١٨) www.unep.org/pdf/UNEP_Planning_for_change_2008.pdf.

خامساً - الأعمال التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين وكفاءة استخدام الموارد

٣٤ - اعترافاً بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وأهداف خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات،[١٩] تحدد استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأجل المتوسط[٢٠] كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين على أنهما إحدى الأولويات المواضيعية الشاملة الست التي توجه عمل المنظمة في المستقبل. ويتمثل الهدف الجامع لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين في الوقت الحالي في أن يتم إنتاج الموارد الطبيعية وتجهيزها واستهلاكها بطريق أكثر استدامة بيئياً، يتم فيها فصل الأثر البيئي عن النمو الاقتصادي وتعظيم الفوائد الاجتماعية المصاحبة له. ومن أجل ذلك، يركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتنفيذ نهج دورة الحياة. وينطوي مصطلح "دورة الحياة" ضمناً على أنه ينبغي معالجة الأثر البيئي للإنتاج والاستهلاك، من استخراج المواد الخام حتى تصنيعها وتوزيعها واستخدامها والتخلص منها.كما ينطوي على تغطية قيمة السلسة الكاملة أو دورة الإنتاج من المهد إلى المهد. وإيضاح وإبلاغ المكاسب البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتحصلة من كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين من المسائل المركزية في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٥ - وقد تمت هيكلة برنامج العمل الفرعي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين حول أربعة مجالات للعمل: التقييم؛ وإجراءات السياسات؛ والاستثمار؛ والتكيف مع الطلب. وما ينطوي عليه ذلك من الناحية العملية مذكور أدناه.

ألف - تقييمات لتقوية قاعدة المعارف العلمية

٣٦ - يجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييمات للاتجاهات في الطريقة التي تستخرج وتستخدم بها الموارد في كافة أجزاء الاقتصاد العالمي. وهذا العمل ينهض بتفهم تدفقات الموارد الحرجة بين الاقتصادات والصناعات، ويعزز القدرة على جمع وتفسير البيانات عن تدفقات الموارد. وتجري اللجنة الدولية بشأن إدارة الموارد المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[٢١] تقييمات علمية مستقلة عن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ويشترك في عضوية اللجنة تسع وعشرون عالماً رائداً لديهم خبرات دولية طويلة الأمد، بدعم من ٢٠ حكومة أعضاء في لجنتها التوجيهية، بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية وأمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويدعم التقييم الذي تجريه اللجنة الهدف الخاص بكفالة استناد سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى علم دقيق، بما في ذلك تحسين التفهم للندرات والدوافع والآثار. ويبين أحدث تقرير للجنة عن مخزونات المعادن في المجتمع ومعدلات إعادة التدوير، كيف يمكن أن تعمل أرصدة المعادن المتنامية كمناجم ضخمة فوق سطح الأرض. ومن الممكن أن يساهم استغلال تلك المناجم الافتراضية في الحد من التعدين الأولي للمعادن ومن ثم فصل استخدام الموارد عن

---

(١٩) تدعو خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات إلى توفير "تدابير منهجية هادفة طويلة وقصيرة الأجل للدعم التكنولوجي وبناء القدرات مع مراعاة الاتفاقات الدولية وبالاستناد إلى الأولويات والاحتياجات الوطنية أو الإقليمية"؛ www.unep.org/dec/onlinemanual/Compliance/NationalImplementation/Capacity-Building/Resources/tabid/679/Default.aspx.

(٢٠) www.unep.org/PDF/FinalMTSGCSS-X-8.pdf.

(٢١) www.unep.fr/scp/rpanel.

النمو الاقتصادي. وستنشر اللجنة في أوائل عام ٢٠١١ أول تقاريرها عن أهمية فصل استخدام الموارد والتردي البيئي عن النمو الاقتصادي؛ وسيحدد التقرير قطاعات وخيارات سياسات عامة رئيسية يتم التركيز عليها في خضرنة الاقتصاد الوطني وبناء مجتمعات تتميز بكفاءة استخدام الموارد.

٣٧ - وعمل اللجنة، الذي يركز على المستويين الوطني والصناعي، يستكمل أعمال التقييم على المستوى التنظيمي ومستوى المنتجات الذي تتصدره مبادرة دورة الحياة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية السمية البيئية والكيمياء. وتملك المبادرة شبكة من خبراء البحوث والصناعة يتعاونون في أفرقة عمل من أجل وضع منهجيات وإرشادات للارتقاء بإدارة دورة الحياة وتوضيح دور المبادرة في النهوض بكفاءة استخدام الموارد. كما تشتمل المبادرة على بناء قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على استخدام تقييمات دورة الحياة في الأسواق النامية.

باء - اتخاذ الإجراءات من خلال السياسات الحكومية والصكوك التنظيمية

٣٨ - يرمي ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عمل في هذا المجال إلى دعم الحكومات والمؤسسات العامة وغيرها في بناء القدرات واتخاذ إجراءات من خلال استخدام السياسات والأدوات التنظيمية ونهج الإدارة الملائمة. وتركز الأنشطة الخاصة ببناء القدرات في المقام الأول على البلدان النامية التي لديها صناعات كبرى كثيفة استعمال الموارد وغير كفؤة ومعرضة للتضرر من جراء اعتمادها على فرادى الموارد. وتهدف مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى توفير إرشاد بشأن الأدوات والسياسات والنهج الاقتصادية المستصوبة، مثل ما يسمى مبادرة "3Rs" (التقليل وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، reduce, reuse, recycle). وتشمل المشاريع المقامة في هذا المجال مشاريع تجري في إطار مبادرة الاقتصاد الأخضر وعملية مراكش. ويجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار مبادرة الاقتصاد الأخضر، تحليلاً اقتصادياً كلياً يغطي القطاعات الصناعية الرئيسية ويحدد الحالة الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع أدوات مقترحة للسياسات العامة من أجل خضرنة الاقتصادات الوطنية.[٢٢] ويعمل توفير الخدمات الإرشادية لعدد متنام من الحكومات المتطوعة على استكمال الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتضمين الاستهلاك والإنتاج المستدامين في صلب التخطيط للتنمية الوطنية.[٢٣]

٣٩ - كما تستهدف أنشطة بناء القدرات التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة سلطات المدن وغيرها من السلطات المحلية، وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالتخطيط الحضري المستدام والإدارة المتكاملة للنفايات. وينهض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإدارة الموارد من خلال إعادة تدوير الموارد وإعادة استخدامها واستعادتها من النفايات التي لا يمكن تجنبها (مثلاً، مبادرات إدارة النفايات أو إعادة استخدام/إعادة تدوير مياه النفايات) وجمع واستخدام الموارد المتجددة (مثلاً، مياه الأمطار ونفايات الكتلة الحيوية الزراعية).

(٢٢) يجري وصف ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عمل بشأن الاقتصاد الأخضر في الوثيقة UNEP/GC.26/18/Add.1.

(٢٣) يجري وصف أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتضمين الاستهلاك والإنتاج المستدامين في صلب التخطيط للتنمية الوطنية في الفصل السادس أدناه.

٤٠ - قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتدريب صناع السياسات والممارسين في ٣٠ بلداً عبر ثلاث قارات على وضع خطط للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة. وتكفل تلك الخطط، الموضوعة من أجل المدن، إمكانية تحويل ما يصل إلى ٧٠ بالمائة من النفايات إلى إعادة الاستخدام وإعادة التدوير من أجل استعادة المواد والطاقة. ففي ماسيرو، لن يتم إرسال سوى ٣٠ بالمائة فقط من ٢١٠ ٠٠٠ طن من النفايات سنوياً إلى مقالب القمامة، مما يجلب منافع اقتصادية تقديرية تبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً. وتخلق النفايات المحولة إلى إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، ثم توليد الطاقة بعد ذلك، أنشطة أعمال جديدة وفرص استخدام وتزيد الإيرادات. وفي ماتالا، بسري لانكا، يتم إنتاج ٤٧ طناً من النفايات يومياً، وسيتم تحويل زهاء ٣٦ طناً منها إلى إعادة التدوير؛ وسيوفر توليد السماد الطبيعي والغاز الحيوي واستعادة المواد البلاستيكية والورق وظائف ويعزز من النشاط الاقتصادي.(٢٤)

٤١ - يعمل المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على النهوض بتنفيذ التكنولوجيات السليمة بيئياً وتيسيرها، بما في ذلك نظم الإدارة المصاحبة لها. وتتمثل مجالات التركيز الرئيسية لعمل المركز، في الوقت الراهن، في إدارة النفايات وفي المياه والتصحاح. ويتألف عمله من توفير المعلومات التكنولوجية ومساعدة صناع القرارات التكنولوجية على تقييم واختيار التكنولوجيات من شتى الخيارات. وقد أعد المركز مصنفات عديدة من المعلومات عن التكنولوجيا، بما في ذلك معلومات عن إدارة النفايات الصلبة (تكنولوجيات نوعية بشأن جميع أوجه إدارة النفايات)؛ وتحويل نفايات الكتلة الحيوية الزراعية إلى مواد مفيدة، وتحويل نفايات البلاستيك إلى وقود؛ وكفاءة استخدام المياه الحضرية والمنزلية؛ وتجميع المياه العذبة. كما وضع المركز مشروع منهجية، تعرف باسم "تقييم استدامة التكنولوجيات"، لتقييم خيارات التكنولوجيا. وقد تم اختبار مشروع المنهجية في بعض مشاريع التكنولوجيا الإيضاحية الخاصة بالمركز، ويجري استكماله في صورته النهائية في الوقت الحالي.

جيم - اغتنام الفرص الاستثمارية من أجل الأسواق والتكنولوجيات الجديدة

٤٢ - قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لدى عمله مع الشركاء من بيوت الأعمال والصناعة، بتحديد الفرص الاستثمارية من أجل نماذج نشاط الأعمال البديلة وطرق خضرنة التنمية الصناعية. ويوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في شراكة مع اليونيدو، دعماً للقدرات من أجل المنشآت الصغيرة في البلدان النامية. ويقدم برنامج كفاءة استخدام الموارد والإنتاج الأنظف المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو هيكلاً برنامجياً مؤازراً للانخراط على الصعد الإقليمية والوطنية، وبناء القدرات ودعم المشاريع المواضيعية. وعلى الصعيد العالمي، يركز هذا العمل على وجه الخصوص على ثلاث سلاسل للقيمة تعتبر أكثر كثافة في استخدامها للمواد والطاقة والمياه والأرض والكتلة الحيوية: البناء والتشييد، والزراعة والأغذية، والصناعات المعدنية والتحويلية. ويفضي ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عمل متواصل مع صناعات الخدمات ذات الصلة- خدمات التمويل والاتصالات والسياحة والخدمات البيئية (المياه والنفايات) - إلى استكمال ذلك. وعلى مدار ١٦ سنة الماضية، تم تطبيق أفكار كفاءة استخدام الموارد والإنتاج الأنظف في الكثير من الصناعات في مختلف أنحاء العالم، مما حقق منافع هامة لإنتاج وماليات الصناعات، والمجتمعات والبيئة المحيطة بها.

(٢٤) منبر المعلومات عن إدارة النفايات: http://www.unep.or.jp/letc/GPWM/info_platform.html.

٤٣ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاقتران مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مبادرة أفريقية للنهوض بفرص الإنتاج والتجارة في المنتجات الزراعية الحيوية. وتدعم المبادرة حكومات كينيا وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة في وضع معايير حيوية مشتركة لشرق أفريقيا لتيسير التجارة في المنتجات الزراعية الحيوية داخل الإقليم وخارجه. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمد معيار أوغندا الحيوي، وفي عام ٢٠٠٧، اعتمدت أوغندا، بوصفها جزءاً من جماعة شرق أفريقيا، المعيار الإقليمي، معيار المنتجات الحيوية في شرق أفريقيا، الذي تم استحداثه بموجب مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، طرحت حكومة أوغندا مشروع سياسة للزراعة الحيوية. وقد أصبحت أوغندا من خلال هذه المبادرات منتجاً له شأنه للمنتجات الحيوية واستفادت من مصدر هام لمكاسب التصدير والإيرادات للزراع.

٤٤ - يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع صناعة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشأن إيجاد حلول للإدارة السليمة بيئياً للنفايات الإلكترونية من خلال مبادرة الاستدامة الإلكترونية العالمية ومبادرة "حل مشكلة النفايات الإلكترونية" التي تنظمها جامعة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمعادن والصناعة التحويلية، يستجيب برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمناقشات لجنة التنمية المستدامة حول التعدين في دورتيها الثامنة عشرة والتاسعة عشرة بواسطة البحث في طرح شراكة عالمية جديدة تنهض بالابتكارات في كفاءة استخدام الموارد من الاستخراج حتى مراحلها النهائية، بما في ذلك التصنيع وإعادة تدوير المواد المستعملة. وبالمثل، تهدف شبكة الاستثمار والتمويل المستدامين في السياحة إلى توفير آليات ومبررات لاجتذاب الاستثمارات والتمويل السياحيين وإعادة توجيهه إلى مسار أكثر استدامة.

٤٥ - كما عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لوضع ممارسات وتكنولوجيات الإدارة المستدامة موضع التنفيذ وتوسيع أسواق المنتجات المستدامة. ومثلاً، فإن مبادرة المباني والتشييد المستدامين التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تجمع ما بين أصحاب المصلحة من جميع قطاعات صناعة التشييد ليعملوا معا على تحقيق وفورات لها شأنها في الطاقة والموارد تتيحها المباني القائمة والجديدة.[٢٥] وفي مجال الزراعة والأغذية، يشكل برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكات جديدة لمعالجة استخدام المياه والموارد الأخرى في سلسلة القيمة في الأغذية الزراعية. لقد ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل، بالبناء على مشاركته في المائدة المستديرة الأوروبية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين للأغذية، على النهوض بالاستدامة في سلاسل العرض الخاصة بإنتاج الأرز المروي في تايلند وصيد الكركند الشائك في البرازيل. وأحدث ما سيجري استهلاله من مبادرات هي المبادرة العالمية للسياحة المستدامة التي تبنى على عمل فرقة العمل المعنية بالسياحة المستدامة التابعة لعملية مراكش. وتهدف هذه المبادرة إلى الجمع ما بين أصحاب المصلحة في السياحة وبفضل الروابط بين السياحة وتغير المناخ؛ والنهوض بالممارسات السياحية الحسنة المستدامة ونشرها؛ وتشجيع السياحة كآلية للتخفيف من حدة الفقر؛ وتوفير المعلومات عن أطر السياسات؛ وتحديد آليات للتمويل والاستثمارات

(٢٥) يحدث أكثر من ثلث استخدام الطاقة عالمياً وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري المصاحبة لها في المباني. ووفقاً لتقرير التقييم الرابع للجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ، كان قطاع البناء يملك قدرة منخفضة التكلفة على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يزيد عن ٦ مليارات من الأطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٣٠ باستخدام التكنولوجيات التجارية القائمة حينئذ.

المستدامين في السياحة؛ ومساعدة القطاع على استحداث سلاسل عرض أكثر استدامة. وهذه الشراكات مستمرة في الظهور، وتوفر دروساً للمبادرات الجديدة التي يطرحها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمبادرات الأخرى المتعلقة بنطاق من السياسات والقطاعات الاقتصادية.

دال - تحفيز الطلب على السلع والخدمات ذات الكفاءة في استخدام الموارد

٤٦ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالعمل مع خبراء الإدارة والإعلام والاتصالات، باستحداث أدوات اتصال لمساعدة فرادى المستهلكين والمستهلكين المؤسسيين على شراء واستخدام التكنولوجيا والمنتجات والخدمات ذات الكفاءة في استخدام الموارد. ويعالج العمل المضطلع به عن جانب الطلب حقيقة أن التحسينات في كفاءة استخدام الموارد كثيراً ما تتقوض بفعل أنماط الاستهلاك غير المستدام. ومن شأن ذلك أن يبرز الحاجة إلى استكمال التحسينات التكنولوجية بعمل برنامجي لمعالجة التغير السلوكي وأنماط المعيشة. ويدعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ عام ١٩٩٢ استحداث وترويج نظم للإدارة البيئية والإبلاغ عن استدامة الشركات والمعايير الدولية ذات الصلة. وقد استضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ الثمانينيات حوارات سنوية مع بيوت الأعمال والصناعة، واغتنم الفرص التي توفرها المنتديات الرفيعة المستوى لاستعراض التقدم الذي يحققه القطاع الخاص في معالجة جدول الأعمال البيئي العالمي. كما ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل استراتيجي في منتديات بيوت الأعمال العالمية والإقليمية الأخرى، مثل سلسلة بيوت الأعمال من أجل مؤتمر القمة البيئي، والعمل مع التحالف العالمي للأمم المتحدة وغير ذلك من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٤٧ - انخرط برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن كثب في دعم قيام الشركات بالإبلاغ عن الاستدامة وفي العمل كحاضن لمبادرة الإبلاغ العالمية،[٢٦] التي أصبحت مركزاً متعاوناً مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل عن كثب مع المبادرة وغيرها من الشركاء للنهوض بالإبلاغ وتحسينه على النطاق العالمي، ووضع مبادئ توجيهية لقطاعات بعينها (مثلاً، التنوع البيولوجي، والمباني والتشييد، والماليات) وبناء القدرات في البلدان النامية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي وغيرها من أصحاب المصلحة والمؤسسات على وضع أدوات معلومات لها مصداقيتها عن المستهلكين. ويشمل هذا العمل تنميق منهجيات من قبيل البصمة المائية، التي يتشارك فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الرئيس التنفيذي لتفويض المياه التابع للتحالف العالمي للأمم المتحدة، واليونسكو، ومنظمات أخرى منخرطة في شبكة البصمة المائية.

٤٨ - كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة نشطاً منذ عام ٢٠٠٧ في البرازيل والصين والهند وكينيا والمكسيك (وجنوب شرق أفريقيا، بما في ذلك جنوب أفريقيا) في شراكة مع المنظمة الألمانية لبناء القدرات Inwent، والمفوضية الأوروبية، وغيرها، لدعم جهود المنتجين والحكومات للوفاء بمعايير العنونة الإيكولوجية والنهوض بها وتعزيز الاتساق بين العناوين. ولما كانت الاتصالات الفعالة ذات أهمية حاسمة في النهوض بأنماط المعيشة المستدامة واختيارات المستهلكين، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم أيضاً وضع ونشر مبادئ توجيهية عن التسويق والاتصالات تستهدف المؤسسات العامة والسلطات المحلية والمشتغلين بالتسويق. وتم استهلال العديد من حملات التوعية الدولية عن قضايا الاستدامة.

(٢٦) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع: www.globalreporting.org/Home.

٤٩ - كما يجري النهوض باستخدام المعايير الملائمة وأدوات الإدارة من خلال العمل بشأن المشتروات المستدامة وتيسير الإدارة في الحكومة والأمم المتحدة كجزء من مبادرة الأمم المتحدة المستدامة. وقد تم إنشاء مرفق الأمم المتحدة المستدامة في عام ٢٠٠٨ مشفوعاً بالأهداف الواجبة بشأن تنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للحياد المناخي فيما بين جميع منظمات منظومة الأمم المتحدة وتوفير نفس الدعم للمنظمات العامة خارج إطار الأمم المتحدة، ولا سيما في البلدان النامية. وقد ولد هذا الجهد حتى الحين أول قائمة حصرية مشتركة على الإطلاق لغازات الاحتباس الحراري لجميع منظمات الأمم المتحدة ووضع مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن أفضل الممارسات في إدارة المرفق، والاجتماعات الخضراء، والسفر المستدام، والمشتروات المستدامة والاتصالات الإلكترونية. وبالتوازي مع ذلك، اشتركت المبادرة مع CN Net في إنشاء مكتب مساعدة لدعم المنظمات خارج إطار الأمم المتحدة للتحرك قدماً صوب العمليات المحايدة مناخياً والمستدامة. كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينشط، بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية بالمشتروات العامة المستدامة التابعة لعملية مراكش، في النهوض بمشتروات القطاع العام المستدامة. وقد شرع البرنامج في عام ٢٠٠٩، في تنفيذ مشروع في بناء القدرات للمشتروات العامة المستدامة في البلدان النامية، مستهدفاً ستة بلدان تجريبية (كوستاريكا وشيلي وموريشيوس والمكسيك وتونس وأوروغواي) بتمويل من المفوضية الأوروبية وسويسرا.

٥٠ - ويجري العمل على الصعد الوطنية والإقليمية في جميع المجالات الآنفة الذكر كجزء مما يعرف بنهج "أمم متحدة واحدة" ويجري تنفيذه وفقاً لأطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية المنشأة على الصعيد الوطني في البلدان المستهدفة الوثيقة الصلة حيث يجري تقديم الدعم الوطني.

سادساً - عملية مراكش

٥١ - أنشئت عملية مراكش في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في عام ٢٠٠٢، كمنبر عالمي متعدد أصحاب المصلحة لدعم تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين ووضع إطار عشري بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي دعت إليه خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ويشكل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة أمانة مشتركة لعملية مراكش، التي تعمل بدعم من اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين وبمشاركة من حكومات وطنية وجماعات رئيسية وشتى أصحاب المصلحة.

٥٢ - وقد قامت العملية منذ استهلالها بدعم وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتشكيل شراكات لأصحاب المصلحة المتعددين، استناداً إلى الأولويات الإقليمية والوطنية. وقد بنت الشراكة شبكة من خبراء السياسات والخبراء التقنيين، والحكومات وبيوت الأعمال ومنظمات المجتمع المدني لتقاسم الخبرات وتشجيع التنفيذ. وقد يسرت العملية، من خلال شتى الآليات، مثل اجتماعات الخبراء الدوليين والإقليميين، والحوارات مع وكالات التعاون الإنمائي وبيوت الأعمال والصناعة والجماعات الرئيسية، قيام حوار وتعاون على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني بشأن قضايا الاستهلاك والإنتاج المستدامين فيما بين شتى أصحاب المصلحة.

٥٣ - واشتملت أنشطة عملية مراكش على تقديم الدعم لوضع استراتيجيات إقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين وبرامج أو خطط عمل وطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، على النحو الذي جرت مناقشته آنفاً. كما دعمت العملية حلقات عمل إقليمية بشأن برامج الاستهلاك والإنتاج

المستدامين في أمريكا اللاتينية مع الجماعة الإندية (في بيرو ٢٠٠٨) وفي بلدان جنوب آسيا (في نيبال ٢٠٠٨)، وفي أفريقيا (في كينيا والسنغال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، وفي البحر الكاريبي (في غُيانا في شباط/فبراير ٢٠١٠)، وحلقات عمل وطنية في أذربيجان وبوتان وكرواتيا وغانا وكازاخستان (في عام ٢٠٠٩) وفي بوركينا فاسو وكوت ديفوار ودومينيكا ومالي وسانت لوسيا (في عام ٢٠١٠).

٥٤ - وتم استحداث أدوات إضافية بدعم من الحكومة النرويجية للنهوض بإدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في جداول أعمال التنمية الوطنية، مع التركيز بخاصة على جهود التخفيف من حدة الفقر. واشتملت تلك الأدوات مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين للبلدان النامية وعلى إطار توجيهي؛ ومطبوعات معنونة "تضمين الاستهلاك والإنتاج المستدامين وكفاءة استخدام الموارد في التخطيط الإنمائي" و"صوب تأثير ثلاثي الأبعاد: مجموعة أدوات لتحليل المشاريع المستدامة في البلدان النامية".

ألف - أنشطة أفرقة العمل

٥٥ - استهل منذ عام ٢٠٠٥ سبع أفرقة عمل تابعة لعملية مراكش كمبادرات طوعية تتصدرها الحكومات في الشمال والجنوب وبمشاركة من أصحاب مصلحة متعددين. وتدعم فرق العمل هذه وضع أدوات للاستهلاك والإنتاج المستدامين وبناء القدرات وتنفيذ مشاريع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القضايا المخصوصة التالية المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين: التعاون مع أفريقيا، والمنتجات المستدامة، وأنماط المعيشة المستدامة، والمشتروات العامة المستدامة، والسياحة المستدامة، والمباني والتشييدات المستدامة، والتثقيف بشأن الاستهلاك المستدام. وتتصل كل هذه القضايا عن كثب بالجهود المبذولة لتشكيل اقتصاد أخضر والاستجابة لمشكلات من قبيل تغير المناخ وندرة الموارد. ومن بين أبرز نواتج فرق العمل:

(أ) *استحداث نهج لتنفيذ المشتروات العامة المستدامة*: استهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٩ مشروعاً بشأن بناء القدرات من أجل المشتروات العامة المستدامة في البلدان النامية لدعم وضع وتنفيذ سياسات المشتروات العامة المستدامة الوطنية في سبعة بلدان (شيلي وكولومبيا وكوستاريكا ولبنان وموريشيوس وتونس وأوروغواي). وتم خلال السنة الأولى من المشروع تدريب ١٢٠ خبيراً من ٤٨ بلداً. وفي عام ٢٠١١، سيتم تنقيح النهج استناداً إلى الدروس المستفادة من شتى التجارب، وسيشكل مبادرة دولية مستقبلية عن المشتروات العامة المستدامة يتصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) *استحداث آلية أفريقية للعنونة الإيكولوجية*: إنشاء نظام على نطاق الإقليم من أجل معايير الاستدامة، وتحسين فرص تسويق المنتجات الأفريقية المستدامة وتوفير حوافز لممارسات الإنتاج التي لها حد أدنى من الآثار البيئية؛

(ج) *إدخال المعرفة بأنماط المعيشة المستدامة وتنظيم المشروعات المستدامة في الجامعات والكليات الأفريقية من خلال مشروع البداية الذكية*: نظمت دورات تدريب في ثماني جامعات إفريقية لتحفيز منظمي المشاريع الأفريقية المستقبلين على اغتنام فرص أنشطة الأعمال المستدامة (مصر وكينيا وموريشيوس وموزامبيق وجمهورية تترانيا المتحدة)؛

(د) *توصيات سياسات عامة بشأن السياحة المستدامة وأدوات استثارة الوعي مثل جواز السفر الأخضر*: حملة بشأن اختيارات الإجازات المسؤولة (البرازيل وكوستاريكا وإكوادور وإسرائيل وجنوب أفريقيا)؛

(هـ) *توصيات سياسات عامة بشأن المباني من أجل مستقبل أفضل*: تشكل هذه التوصيات مجموعة من أفضل ممارسات السياسات للنهوض بالمباني والتشييدات المستدامة ودراسة مرجعية بشأن المباني والتلطيف من حدة تغير المناخ، والنظر في كفاءة استخدام الطاقة في المباني والتشييدات بواسطة سياسات وأدوات وثيقة الصلة؛

(و) *التعاون بشأن التصميم الإيكولوجي للمنتجات المستخدمة للطاقة وعنونتها وتحسين أدائها من خلال فرقة العمل المعنية بالمنتجات المستدامة*: أفضى ذلك إلى تنفيذ وكالة الطاقة الدولية لاتفاق من أجل برنامج التعاون بشأن الاستخدام النهائي الكفء للمعدات الكهربائية، وبرنامج تعاوني دولي جديد للنهوض بالمنتجات الكهربائية الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة. وقد التزمت عشرة بلدان أعضاء في وكالة الطاقة الدولية رسمياً حتى الحين بتنفيذ الاتفاق؛

(ز) *وضع مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن التثقيف من أجل الاستهلاك المستدام تستهدف صناع السياسات والقائمين بالتثقيف*: نظمت حلقات عمل عن التثقيف من أجل الاستهلاك المستدام أثناء المؤتمرات الدولية الرئيسية، مثل مؤتمر اليونسكو العالمي بشأن التثقيف من أجل التنمية المستدامة (٣١ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، تم التصديق فيها على توصيات بشأن التثقيف من أجل الاستهلاك المستدام.

باء - استحداث مدخلات من أجل إطار عشري بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٥٦ - كان من بين المواضيع الرئيسية لحلقة التنفيذ الرابعة (٢٠١٠ - ٢٠١١) للجنة التنمية المستدامة موضوع إطار عشري بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. لقد أخذت عملية مراكش تضع وتجرب عناصر لهذا الإطار على مدار السنوات القليلة الماضية من خلال اجتماعات ومشاورات الخبراء الإقليميين.

٥٧ - عقدت مشاورات للخبراء في الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأمريكا الشمالية والمنطقة العربية، حدد خلالها كل إقليم حاجاته وأولوياته فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وكان من بين الأولويات التي تم تحديدها بعض الأولويات المشتركة بين جميع الأقاليم تقريباً (الطاقة، وإدارة النفايات، والمياه، والحراكة). واعتبر الإسكان والزراعة والسياحة من بين الأولويات في معظم الأقاليم، مع تحديد استئصال الفقر بوصفه قضية شاملة هامة للجميع.

٥٨ - واستناداً إلى مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين، استحدثت عملية مراكش مدخلات من أجل إطار عشري، بما في ذلك عناصر لرؤيته وأهدافه وبرامجه. وأعدت سلسلة متوالية من مشاريع المدخلات للإطار من خلال عملية تشاركية واستشارية واسعة مع أصحاب المصلحة من جميع الأقاليم، مع الأخذ في الاعتبار بخبرات ونواتج فرق العمل التابعة لعملية مراكش. وقد تم تلقي مدخلات من الحكومات والمؤسسات الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة المنخرطين في اللجنة الاستشارية لعملية

مراكش، والجماعات الرئيسية لأصحاب المصلحة (ولا سيما بيوت الأعمال والمنظمات غير الحكومية ونقابات العمال)، وخبراء الاستهلاك والإنتاج المستدامين ووكالات الأمم المتحدة الوثيقة الصلة.

٥٩ - سلمت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة في أيار/مايو ٢٠١٠ بقيمة عمل عملية مراكش. وأقر ممثلون (بما فيهم ممثلو الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ ٧٧ والصين) بأن العملية أفضت إلى مبادرات لها شأنها، وأنها استثارت الوعي بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في جميع الأقاليم، ووفرت سياسات وآليات وأنشطة بناء قدرة قيمة يمكنها أن تساهم بعناصر رئيسية في إطار عشري. وتم الإعراب عن تأييد عريض للمدخلات المقدمة لوضع الإطار من خلال عملية مراكش، وأكد الكثير من الممثلين على الحاجة إلى إيجاد إطار يبنى على الأعمال الحديثة العهد في الاستراتيجيات الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية. وأشار الرئيس في موجزه (E/CN.17/2010/15 E/2010/29) إلى أنه تم وضع عدد من حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال عملية مراكش، وأنه يتعين الارتقاء بتلك الجهود واستنساخها، وذلك كجزء من الإطار فيما يحتمل.

٦٠ - أثبتت عملية مراكش أنها فعالة في دعم تنفيذ سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعد الإقليمية والدولية، فجمعت ما بين المجتمعات المهتمة ويسرت تقاسم المعارف والمعلومات في كافة البلدان والأقاليم. وقد قامت العملية، من خلال مشاوراتها وشتى أنشطتها، بربط معارف الممارسين والخبراء في ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين بحاجات وأولويات صناع السياسات والمجتمعات التي يمثلونها. وقد استطاعت، رغماً عن مواردها المحدودة، أن تستثير اهتماماً قوياً بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والإطار العشري فيما بين الحكومات وأصحاب المصلحة، وقامت بدور له شأنه في تحديد الثغرات والحاجات بالنسبة للمضي قدماً بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد سمحت مرونة هيكلها بنمو عضوي لمبادرات من قبيل إنشاء مناقشات موائد مستديرة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتي أفضت بدورها إلى وضع استراتيجيات وبرامج إقليمية ووطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويكمن التحدي في الوقت الحالي في العثور على آليات أكثر مناسبة للارتقاء بتلك الأنشطة الناجحة واستنساخها.

سابعاً - ما السبب في الحاجة إلى إطار عشري بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٦١ - في حين أن الأنشطة الموصوفة آنفاً تمثل جهوداً هامة في التحرك صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين، فإن ثمة حاجة إلى بذل جهود أخرى لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة. ورغم أن برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن كفاءة استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك عملية مراكش، كان هاماً في إيجاد نهج تدريجي المضمون، فإن الخطوة التالية تحتاج إيلاء الاهتمام من أعلى المستويات السياسية لكفالة الالتزام الرسمي ببناء القدرات، وتنفيذ سياسات وممارسات الإدارة، وتحفيز اختيارات المستهلكين.

٦٢ - وخلال المناقشات التي جرت بشأن إطار عشري في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، تم عرض قصص نجاح بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. بيد أن الممثلين أشاروا إلى أن تلك النجاحات المعروضة كانت مجزأة في كثير من الأحيان مما أسفر عن نقص التجانس في أدوات السياسات وضياع فرص تحقيق التضافر. وقالوا إن من الممكن أن يدعم الإطار تلك المبادرات القائمة، وأن يعطيها قوة دفع وحوافز واتجاهاً وتلاحماً. كما يمكن له أن يدعم التعاون والتنسيق بين المبادرات

القائمة والجديدة، وأن يعزز الشراكات بين أصحاب المصلحة المضطلعين بمبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسلمت اللجنة بأن من الممكن أن يوفر الإطار منبراً لتقاسم واسع للخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات والمعارف على صعد متعددة ومن الممكن أن يسمح باستنساخ المبادرات الناجحة والارتقاء بها.

٦٣ - كما ينبغي للإطار أن يعبئ الدعم التقني والمالي اللازم للسماح بتنفيذ المبادرات الوطنية والإقليمية. كما ينبغي أن يدعم صناع القرارات في اختيار وتطبيق مزيج ملائم من السياسات والإجراءات المواءمة محلياً والمخصوصة ببلدان وقطاعات وشرائح من المجتمع.

٦٤ - والإطار مطلوب على وجه الأخص من أجل:

(أ) دعم إيجاد رؤية وأهداف مشتركة بشأن عالم مستدام ومنصف ومزدهر تستطيع جميع البلدان أن تطمح إليه في العقود المقبلة، في حين يحفز الدعم السياسي والتقني والمالي المطلوب لتحقيق تلك الأهداف؛

(ب) زيادة تقاسم المعارف وإقامة الشبكات لتدعيم وتوسيع جماعات ممارسي الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتوفير وسيلة لربط تلك الجماعات عبر البلدان والأقاليم، وبناء جسور أقوى بين الحكومات الوطنية وصناع السياسات والباحثين والعلماء وقطاع نشاط الأعمال والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية؛

(ج) توفير غرفة مقاصة لتوجيه السياسات (الممارسات الحسنة، وشبكات الخبراء وأدوات السياسات) وحلول أو نهج عملية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاعات الرئيسية، بما يكفل عملية تغذية مرتدة دينامية حيثما تنشأ مجموعة من السياسات والأدوات مع تراكم الخبرات؛

(د) تعزيز الشراكات الفعالة للارتقاء بشتى جوانب الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ولا سيما على الصعد الإقليمية والعالمية، بواسطة تيسير إيجاد شراكات جديدة في المجالات التي تمس الحاجة إليها فيها، وتوفير حوافز للشراكات القائمة لكي تصبح أكثر نشاطاً وفعالية، ومنبراً لتقاسم الخبرات والموارد؛

(هـ) تعبئة الدعم المالي الإضافي للمبادرات الإقليمية والوطنية في استحداث وتنفيذ الأنشطة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(و) طرح وسائل مريحة لاكتساب فرص الحصول على المساعدة التقنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعد الوطنية والإقليمية من أجل رسم السياسات، وإيجاد البرامج والتعاون والتنسيق مع شتى برامج المساعدة التقنية باستخدام الأدوات والمنهجيات؛

(ز) دعم الشبكات والجماعات المكرسة لجعل أنماط المعيشة المستدامة وتغيير السلوك أكثر رواجاً؛

(ح) توفير قاعدة قوية للعلوم والأوجه المشتركة بين السياسات تكفل استخدام أدوات التقييم العلمية في قياس تأثير السياسات وأهميتها؛

(ط) كفالة القيام باستعراض دوري من خلال نظام يتضمن مبادئ توجيهية وأدوات ومقاييس لرصد وقياس التقدم المحقق صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين بواسطة تلك البرامج.

٦٥ - وحسبما أقرت به لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة، من الممكن أن يمثل الإطار العشري للبرامج مدخلاً هاماً لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو عام ٢٠١٢. ومن الممكن لمثل هذا الإطار أن يساهم في الارتقاء بالتنمية المستدامة لمساعدة الحكومات على وضع سياسات وأنشطة لبناء القدرات موضع التنفيذ تعمل على تسريع التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومن ثم يمكن أن يساهم في التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

ثامناً - طريق المستقبل والعناصر المقترحة للإطار

٦٦ - طالبت الحكومات في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة بإطار طموح وقابل للتنفيذ مشفوع بأهداف واضحة وتدابير لتحقيق التقدم وآليات لدعم تنفيذ إطار عشري، ومصحوب بتمويل يمكن التنبؤ به.[٢٧] كما قال الممثلون إنه ينبغي لهذا الإطار أن يدعم السياسات والأدوات، بما في ذلك المشتروات المستدامة، والمبادئ التوجيهية والطرائق الخاصة بالإنتاج الأنظف، ومدونات ومعايير المباني الخضراء، وتدابير استخدام الموارد المستدامة، وإدارة الكهرباء من جانب الطلب، والحد من دعم الوقود الأحفوري، والنهوض بالطاقة المتجددة من خلال التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة، واستحداث منتجات للمستهلكين فائقة الكفاءة، والعنونة الإيكولوجية، ومدونات السلوك للمعلنين، وحملات استثارة الوعي والتثقيف بالاستهلاك المستدام وأنماط المعيشة المستدامة.[٢٨]

٦٧ - ومهما يكن القرار الذي قد تتخذه اللجنة في دورتها التاسعة عشرة، فستكون هناك حاجة إلى توضيح أهداف الإطار ومجالات أولويته العامة، جنباً إلى جنب مع إيجاد وسائل لتنمية التقدم المحقق وتنفيذه والإبلاغ عنه ورصده في البرامج المخصوصة التي تعتمدها الأقاليم والحكومات الوطنية والجهات المانحة المنخرطة في دعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٦٨ - ومن الممكن أن تشمل العناصر الرئيسية لتنفيذ إطار فعال والتي قد تحتاج إلى المزيد من التطوير قبل الدورة التاسعة عشرة ما يلي:

(أ) الرؤية والأهداف والمقاصد؛

(ب) الترتيبات المؤسسية لدعم التنفيذ (الهيكل المؤسسي والوظائف وآليات تنفيذ للبرامج والآلية الخاصة بتوفير التمويل على أساس مرن وطوعي)؛

(ج) برامج، بما في ذلك نسق لوضعها وتحديد بعض البرامج ذات الأولوية من أجل المرحلة الأولية لتنفيذ الإطار.

٦٩ - ستقوم اللجنة في دورتها التاسعة عشرة باستعراض الإطار، مع احتمال التصديق عليه، مشفوعة بطريقة تقدم محتملة على النحو التالي:

(٢٧) E/2010/29-E/CN.17/2010/15.

(٢٨) المرجع السابق.

(أ) وضع رؤية الإطار وأهدافه ومقاصده لدعم التحول إلى عالم أكثر استدامة وإنصافاً وازدهاراً؛

(ب) استعراض الخيارات الخاصة بالترتيبات المؤسسية للإطار من أجل تنمية تلك التي تتمتع بقدر أكبر من الوثاقة وتوافق الآراء لدعم التنفيذ؛

(ج) الاتفاق على البرامج الطوعية ذات الأولوية (مع وجود مرونة لمواصلة تنمية البرامج لاحقاً)؛

(د) المساعدة في تعبئة الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ؛

(هـ) كفالة الالتزام السياسي الرفيع المستوى للنموذج أو الإطار المقترحين بما يمكن توطيده في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وإدماجه بشكل تام في نتائجه، إذا ما اعتبر ذلك مناسباً.

٧٠ - يعمل استعراض مستمر للنماذج المحتملة للهيكل المؤسسي للإطار قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة على تحليل ومقارنة ستة نماذج قائمة من منظومة الأمم المتحدة ينخرط فيها العديد من أصحاب المصلحة، مع الوظائف الممكنة للإطار. وهذه النماذج، والتي قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع تصوراتها وتصدر عملياتها، هي النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وعملية مراكش، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، وآلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن الطاقة والمياه وأفرقة المحيطات، ومراكز البحوث التابعة للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية ونموذج الأهداف الإنمائية للألفية. وستوفر الاستنتاجات إرشاداً بشأن أي العناصر المؤسسية التي يمكن أن تكون أكثر فعالية في إنجاز مقاصد الإطار. ومن الممكن أن يسمح ذلك بوضع نموذج مؤسسي يستند إلى مزيج من العناصر الفعالة من النماذج المستعرضة.

٧١ - سيعرض هذا الاستعراض للخيارات في اجتماع فيما بين الدورات بشأن إطار عشري يعقد يومي ١٣ و١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في بنما ويتولى تنظيمه مكتب لجنة التنمية المستدامة بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بناء على طلب من الممثلين في الدورة الثامنة عشرة للجنة. ويقصد بالاجتماع أن يدفع قدماً بالمناقشات الجارية في الفترة المفضية إلى الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي الذي سيعقد في شهر شباط/فبراير ٢٠١١ والدورة التاسعة عشرة للجنة في أيار/مايو ٢٠١١، بما يكفل التوصل إلى نتائج ناجحة، بما في ذلك اتخاذ قرار بشأن الإطار في الدورة التاسعة عشرة. وستتاح الاستنتاجات الرئيسية لذلك الاستعراض ونتائج اجتماع ما بين الدورات كإضافة للتقرير الحالي.

٧٢ - وتبين الاستنتاجات الأولية من الاستعراض أن كفاءة النموذج في إنجاز أهدافه تعتمد على ثلاثة عوامل: انخراط نطاق عريض من أصحاب المصلحة على مستوى رفيع ورسمي؛ ونظام للاستعراض ورفع التقارير بشكل رسمي؛ وتمويل مضمون ويمكن التنبؤ به.

٧٣ - إن التنسيق والتلاحم على كافة المستويات أمر ضروري لتقديم استجابة فعالة للأولويات الوطنية والإقليمية. ومن غير المحتمل أن تحقق التحسينات الإضافية للوضع الحالي مكاسب جمة في اعتماد وتنفيذ مبادئ ومنهجيات وممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ ومن ثم فإن وجود مستوى أكبر من

الالتزام من قبل أصحاب المصلحة ضروري. وسيتم تعزيز ذلك الالتزام بهيكل مؤسسي يقتضي مشاركة كاملة من أصحاب المصلحة الرئيسيين، وبخاصة لدى اعتماد أهداف من أجل الإطار، وتطوير برامجه.

٧٤ - إن قدرة النماذج على التنفيذ في إطار ترتيبات حكوماتها تؤثر على فعاليتها واستجابتها للقضايا الطارئة، ولها آثار كبرى على محاسبيتها. وفيما يجري التسليم باتساع مدى قضايا الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتنوع أصحاب المصلحة فيهما، والنطاق العريض للخبرة اللازمة لتنفيذها بنجاح والانخراط الضروري لوكالات الأمم المتحدة الوثيقة الصلة في مجالات خبرتها، فقد لوحظ أيضا أن تشتت المسؤولية بدلاً من وجود هيكل حوكمة مركزي يخلق تحديات بالنسبة للتنسيق ويعقد من محاسبية أصحاب المصلحة.

٧٥ - يمكن تضمين الخبرات والمعارف وموارد المعلومات الجمة المتاحة بالفعل في الإطار. ويمكن ربط المبادرات ذات الصلة بدون تشويه أغراضها الأولية. كما أن من الواضح أن وكالات الأمم المتحدة تستطيع المساهمة بشكل أكثر من خلال برامجها العادية.

٧٦ - وفي ضوء هذه الاستنتاجات، ووضعاً في الاعتبار بالمواصفات والتحديات الرئيسية الخاصة بالإطار من حيث الطابع الشامل والكلي للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهو ما يتطلب انخراط نطاق عريض من أصحاب المصلحة في نطاق عريض من المجالات والعمل المنسق على كافة المستويات، فإنه يمكن اقتراح نموذج ما. ويمكن للإطار أن يبنى على أكثر العناصر صلة بالموضوع وفعالية من الهياكل القائمة، مثل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (بما له من تنسيق فعال للأنشطة على الصعد الوطنية والمحلية والعالمية وآلية تمويل مكرسة)، وعملية مراكش (بما لها من مرونة وبما تغطيه من نطاق عريض من أصحاب المصلحة ونطاق هائل من الأنشطة)، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية إلى حد ما (والذي يعزز البحوث وبناء الخبرات).

٧٧ - ومن الممكن أن يشتمل الإطار على منبر عالمي متعدد أصحاب المصلحة، وتعزيز مراكز الخبرة القائمة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأقاليم وإشراكها في أنشطة الإطار، ومشاركة وكالات الأمم المتحدة الوثيقة الصلة من خلال اتفاقات ذات طابع رسمي، وبؤرة تركيز من أجل تعبئة الموارد. وبغية تعزيز الالتزام الوطني والتنظيمي بالبرنامج، فإنه يتعين تسمية حلقات اتصال وطنية وتنظيمية من خلال القنوات الرسمية. ويمكن أن تتولى مؤسسة رائدة دعم التنظيم. ويتعين أن تأخذ الترتيبات في اعتبارها الصكوك والعمليات المستحدثة حتى حينه، وأن تكون مرنة بما فيه الكفاية من أجل معالجة الصكوك والعمليات الجديدة بدون إزدواجية للجهود. ويتعين أن تنص على تنفيذ البرامج المتفق عليها، فيما تسمح بإيجاد برامج جديدة يمكن استحداثها استجابة للحاجات الطارئة.